دور المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية

اعـــــــداد

د. رانيا عبدالمنعم عبدالحميد

محاضر القانون الخاص بكلية علوم الادارة جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب

(MSA)

منذ أن أطلقت الامم المتحدة محاور التنمية المستدامة، وتسابقت الدول لتطبيق هذا المفهوم بما يتوافق مع واقعها الاقتصاد، على الرغم من أنها محاور ثابتة وضعتها الأمم المتحدة، ألا أن اختلاف آليات التطبيق وفقا لرؤيه وإستراتيجية كل دوله ووضعها الاقتصادى قد جعل منها واقعا جديدا، و حظي قطاع المشروعات الصغيرة و التوسطة و متناهية الصغر و ما تضمنه من ريادات الأعمال بأولوية في استراتيجية مصر ٢٠٣٠، لأهميته في تحقيق العديد من المميزات الاقتصادية .

و تعد هذه المشروعات أدوات تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد والعمود الفقري في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، و كذلك فهي تمثل تحديثا و تطويرا لهذا القطاع لتميزها بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية واضافة و ابتكار مشروعات جديدة تعزز التنافسية الدولية، و تواجه المعوقات و تتيح فرص التحفيز والتطوير، بما يحقق غدٍ أفضل للمصريين.

الكلمات الدالة : التنمية المستدامة – المشروعات المتوسطة والصغيرة و تنمية الاقتصاد – مشروعات ريادة الاعمال – حماية المنافسة و التجديد و الابتكار .

مقدمـــــــة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحِرك الأساسى الذي يقود عملية النِمو الاقتصادي كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في راس المال ال بشري باعتباره أفضل أنواع الاستثمار، كما تعتبر قيمة الاقتصاد محدودة إن لم يستغل في سبيل دفع عجلة ال تقُدم، وتفعيل دوره من خلال تنمية الموارد ال بشرية التى تحوِل الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات إبداعية وِتقنيات ذات إسهامات فاعلة وفعالة وُمتنوعة فى تحقيق ال تقُدم وتحقيق رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة .

وُتعد ريادة الأعمال من أهم عناصر ال تنمية فى الاقتصادات الحديثة فهى تسهِم فى إيجاد مشروعات مبتكرة ذات أفكار جديدة تنتِج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة، كما أن أكثر الاقتصادات الحديثة نجاحا هي القادرة على خلق المزيد من رواد الأعمال المبتكرين وحاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة ، كما تقِدم حاضنات الأعمال بأنواعها الُمختلفة العديد من الأدوار لـ دعم رواد الأعمال والمشروعات ال صغيرة والُمتوسطة، ولقد تبنت المؤسسات الحكومية والخاصة الحاضنات بوصفها أداة ل تقليص احتمالية الإخفاق، فضلا عن كونها أداة ل تسريع عمليات الابتكار فى الأعمال من خلال احتضانها للطاقات ال بشرية الُمؤهلة والُمدربة القادرة على ال عمل والإبداع، و دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلي تحديد الُمعوقات التى تواجلأ تلك الحاضنات و تحُول دون تحقيق ال دعم المطلوب للخروج برُؤية لُمواجهة تلك الُمعوقات والتحديات.

أهمية الدراسة :

– تأتي أهمية البحث من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كوحدات اقتصادية، ومساهمتها وحصتها فى الناتج القومى واتجاه الكثير من الشباب وخريجى الجامعات إلى انشاء شركات متوسطة أو صغيرة الحجم.

وكيف لها أن تؤثر في الاقتصاديات النامية لاسيما بعد الانتشار الكبير لها عالميًا، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية الحالية وانتشار البطالة والفقر، حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على رفع نسبة التشغيل من المشروعات الكبيرة كما أنها تكون أكثر تكيفًا مع مشاكل الإنتاج لقلة تكلفة إنشائها بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة .

كما تكمن أهمية البحث في اهتمام الدولة المصرية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الاعمال ومحاولة حل جميع العقبات والمشكلات التي تواجهها والتغلب عليها لكي تستفيد من الدور الهام الذي لعبته في الاقتصاديات المتقدمة لكي تكون هذه المشروعات قاطرة النمو للاقتصاد المصري، وخاصة الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الأخضر.

– القاء الضوء علي دور المشروعات وريادة الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

مشكلة الدراسة:

– إن الاهتمام بتشجيع المشروعات الصغيرة وريادة الاعمال في الاقتصاديات النامية أصبح ضرورة ملحة في ظل ما تعانيه هذه الاقتصاديات من كساد وبطالة وتضخم .

– إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد أقوى السبل لخروج الاقتصاديات النامية من كبوتها وإجبار مقدمي الخدمات على الابتكار والإبداع وتحسين مستويات الكفاءة .

– تتوقف فعالية ريادة الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري، من حقيقة الوقوف على الوضع التنموي، بدءا من النظر إلى ريادة الأعمال كأحد سبل تعزيز هذه التنمية، وصولا إلى جاهزية الأطر التشريعية والمؤسسية لتعزيز هذه الفعالية .

– ان ريادة الاعمال هي الاقدر والاسرع لتحقيق التنمية المستدامة من خلال أصحاب الأفكار الاستثمارية الريادية والابتكارية لتأسيس مشروعات جديدة ومبتكرة.

الدراسات السابقة :

تعددت الأبحاث و الدراسات بشأن المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر و التي بدأت في الجانب الاحصائي الخاص بطبيعة هذه الأنشطة و ادارتها و الترخيص بها و نظام تمويلها و تغطيتها للمناطق الجغرافية في مصر ثم جاءت دراسات أخرى أكثر تخصصا تحدثت عن تأثير هذه المشروعات في تحقيق النمو الاقتصادي و مؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر بناء عليها ثم ظهرت بعض الدراسات الحديثة و التي عنيت بتطبيقات حديثة بشأن هذه المشروعات مثل الحوكمة و الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الأخضر، الا أن الأبحاث في هذا المجال لا زالت محدودة نظرا لحداثة عهد تطبيق هذه المشروعات في منظومة الاقتصاد المصري و كذلك قلة الأبحاث التي تعرضت لجانب الابداع و الابتكار في المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وبالاضافه الي عرض دور المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في الابتكار والابداع ودورها في تنمية الاقتصادية من خلال رفع القدرة التنافسية ودورها في تحقيق رؤية مصر 2030 وسوف يتم تقسيم هذه الدراسة الي:

المبحث الأول : الاستثمارات والمشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر

المطلب الأول : المشروعات الاستثمارية.

المطلـــــب الثـــــاني : المشـــروعات المتوســـطة و الصـــغيرة و المتناهيـــة الصغر.

المطلب الثالث : ريادات الأعمال و المشروعات الابتكارية.

المبحـــــث الثـــــاني: دور ريـــادة الاعمـــال والمشـــروعات فـــي التنميـــة المستدامة.

المطلـــــب الأول : دور الابتكـــار والابـــداع فـــي تحقيـــق أهـــداف التنميـــة المستدامة.

المطلـــب الثـــاني: دور المشـاريع الصـغيرة وريـادة الاعمـال فـي الاقتصـاد الأخضر.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية والاستثمارية والتنافسية الدولية

المبحـــث الثالـــث : خطـة التنميـة الاقتصـادية المصـرية فـي دعـم ريـادة الاعمال.

المطلـــــب الأول : دور المشـــروعات المتوســـطة الصـــغيرة فـــي دعـــم الاقتصاد المصري .

المطلب الثاني : السياسات المالية والنقدية .

المطلب الثالث : البنية التشريعية الداعمة.

خاتمة و توصيات

المبحث الأول

الاستثمارات و المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تعتبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتلعب هذه المشروعات دوراً فعالاً وهاماً في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

كما أثبتت هذه المشروعات نجاحاً كبيراً كآلية مناسبة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي لرواد الأعمال والخريجين الجدد والباحثين عن العمل، الأمر الذي يجعل من الضروري منح رواد الأعمال وأصحاب الأفكار الاستثمارية الريادية والابتكارية الاهتمام اللازم وتحفيزهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتأسيس مشروعات جديدة ومبتكرة وإتمام كافة مراحل المشروع وتطوير المشروعات القائمة، إضافة إلى تسهيل حصولهم على الخدمات التمويلية وغير التمويلية.

المطلب الأول

المشروعات الاستثمارية

تكتسب المشاريع الاستثمارية أهمية مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول، وبالتالي تعتبر عماد الاقتصاد الوطني، ووجودها يشكل دعامة أساسية من دعامات النمو والتنمية الشاملة، وتعرف الأدبيات الاقتصادية المشروع الاستثماري على أنه (مؤسسة تعمل على إنتاج أو تسويق السلع والخدمات وذلك لإشباع رغبات

وحاجات أفراد المجتمع وبهدف تحقيق الأرباح من خلال الاستخدام والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية) (١) .

وتعد المشاريع الاستثمارية حجر الزاوية في بناء الاقتصاد الوطني لكل دول العالم وتزداد هذه الأهمية للدول النامية لأنها تعمل على خلق وإيجاد المزيد من فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة، كما تعمل المشروعات الاستثمارية على زيادة دخول الأفراد وتحقيق الرفاهية المعيشية والاجتماعية لهم ، كما تسهم في زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب وبالتالي تعمل على خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة والذي ينتج عنه زيادة معدلات الإنفاق الحكومي للدولة ، كما تسهم و تشارك المشروعات الاستثمارية في دعم المؤسسات الاجتماعية والأهلية وبالتالي تعمل على تطوير وتقدم وازدهار الاقتصاد القومي للدولة (٢)، ولقطاع الأعمال العديد من الأهداف نحو الاستقلالية والحرية في العمل، بحيث يكون هذا القطاع مساهماً ومشاركاً في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وبالتالي تحقيق الرضا الشخصي والبعد عن الروتين والبيروقراطية وصولاً للريادة من قبل القطاع الخاص، و مع ذلك قد تكتنف المشاريع الاستثمارية العديد من عوامل وبذور الفشل تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالتالي خفض الإنفاق على البنية التحتية التي تعتبر ديباجة ومقدمة الاستثمار بمشاريع الأعمال، كذلك فإن التشدد في منح المستثمرين تمويلاً يولد درجات عالية من صعوبات التمويل ويضاف لذلك نقص الخبرات الفنية والإدارية وسوء الإدارة والكوارث والإهمال .

(1) https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx.

(2) https://www.gafi.gov.eg/Arabic/whyegypt/Pages/Youth-and-Innovation.aspx.

المطلب الثاني
المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية(١)، باعتبارها قوة ديناميكية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى العديد من المنظمات العالمية وكذلك الاقتصاديين باعتبارها من أهم الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي لتميزها بسرعة إنشائها ودورها الفعال في التنمية الاقتصادية، فوفق تقديرات البنك الدولي فإن المنشآت الصغيرة تساهم بحوالي ٦٥٪ من إجمالي الدخل العالمي، والمنشآت الصغيرة هي اللبنة الأساسية التي من خلالها يحدث التراكم الرأسي للاقتصاد في أي دولة.

ولذلك تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة موقع الصدارة على أجندة الدولة المصرية، بما لها من دور محوري في تنمية ودفع عجلة الإنتاج بمختلف المجالات، كما تحرص الدولة على بذل كافة الجهود الرامية إلى تعزيز حجم ونوعية الخدمات والنشاطات التدريبية والاستشارية والبحثية التي يقدمها في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يتمثل في التوعية والتدريب من خلال المؤسسات التابعة للدولة(٢).

ولذلك بادر المشرع المصري باصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة

---

(١)احمد محمد وجدي محمد التهامي، تنمية الموارد البشرية واثرها علي دفع عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة بنها ٢٠٢٠، ص ٤٧ .

(٢)وزارة المالية، جهاز تنمية المشروعاتت، دليل أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لزيادة ارباحهم واستغلال المزايا الممنوحة لهم عند تعاقدهم مع الجهات الإدارية، ٢٠٢٠، ص ٧ .

والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠(١)، والتي عرفت مشروعات ريادة الأعمال، بأنها المشروعات التى لم تمض سبع سنوات على تاريخ بدء مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بها بحسب الأحوال، والتى تتضمن قدرا من الجدة أو الابتكار كشرط لاقامة هذه المشروعات وفقا للضوابط التى يحددها مجلس الإدارة(٢).وضع المشرع المصري عدة ضوابط لكي يفرق بين مشروعات ريادة الأعمال و المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما وضع تعريفات لمصطلحات جديدة مثل"حاضنات الأعمال" و" مسرعات الأعمال " و تبنى المشرع المصري تقاربا في تعريف هذه المشروعات مع تعريف الاتحاد الأوروبي و البنك الدولي لهذه المشروعات (٣).

ويلاحظ هنا أن معيار التمييز لمشروعات ريادة الأعمال هو معيار زمنى وموضوعى إذ يشترط لإعتبار المشروع من ضمن مشروعات ريادة الأعمال توافر شرطين: (٤).

---

(١) ورقة سياسات مقدمة من الجمعية المصرية لشباب الاعمال حول قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لعام ٢٠٢٠، ص ٢، حال وجود نقص تشريعي في أحكام القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ تنطبق أحكام قانون التجارة رقم ١٧لسنة١٩٩٩ ومن بعده أحكام القانون المدني باعتباره الشريعة العامة للمعاملات وبما لا يتعارض مع أحكام القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.

(٢)قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، احمد جمال خطاب، حازم حسانين محمد، فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٢٠ ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، العدد الأول، الجزء الثاني، ٢٠٢٠، ص ٤٨٩.

(٣)منظمة العمل الدولية، نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، موجز سياسات، ٢٠١٧، ص ٧.

(٤) زينب عباس زعزوع، شريف حمدى، تأثير وباء كوفيد-١٩ على نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية) مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٢ ، العدد الأول ، يناير ٢٠٢١ ، ص٤.

الأول: وهـو ألا يمضـي علـى تـاريخ بـدء مزاولـة النشـاط أو الإنتـاج سـبع سـنوات وذلـك هـو الشـرط الزمنـي أمـا الشـرط الثـاني وهـو شـرط موضـوعي إذ تطلـب المشـرع لإعتبـار المشـروع مـن قبيـل مشـروعات ريـادة الأعمـال أن يتمتـع بالجـدة أو الإبتكـار وتصـدر مـن مجلـس إدارة جهـاز تنميـة المشروعات الضوابط التي تحدد ماهية الجدة أو الإبتكار.

المطلب الثالث

ريادات الأعمال والمشروعات الابتكارية

لا تعمـل ريـادة الأعمـال علـى الـدفع بالاقتصـادات الوطنيـة فحسـب، وإنمـا يمكـن النظـر إليهـا كـذلك باعتبارهـا طـوق نجـاة، خاصـة فـي ظـل التحـولات الاقتصـادية التـي يشـهدها العـالم (١).حيـث تعتبـر ريـادة الأعمـال مـن الحقـول الهامـة والواعـدة فـي اقتصـاديات الـدول الصـناعية المتقدمـة والـدول الناميـة علـى حـد سـواء، وتفسـر هـذه الأهميـة الـدور الكبيـر لريـادة الأعمـال فـي سـياق التنميـة الاقتصـادية وتجديـد النسـيج الاقتصـادي للـدول والمجتمعات وتعزيـز حجـم الصـادرات والمسـاهمة فـي المنافسـة (٢). و

Meeting of (OECD) Council at Ministerial Level, Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalised Economy, Paris, 7-8 june 2017,p 4

(١) عزمـي محمـد عبـد الجليـل حسـن الغـايش، الأدوات الاقتصـادية والتـدابير لمواجهـة اثـار التنميـة الاقتصـادية علـي البيئـة، رسـالة دكتـوراه، كليـة الحقـوق، جامعـة المنصـورة، ٢٠١٥- ٢٠١٦، ص ٥٨ وما بعدها.

economic-recovery-urban-resilience-diagnosis-planning-tool-arabic.pdf, p. 18.

(٢) رشـا عـوني عبـد الله تمويـل وإدارة مشـروعات ريـادة الأعمـال ودورهـا فـي تحقيـق التنميـة الاقتصـادية ، المـؤتمر العلمـي الرابـع لكليـة التجـارة _ جامعـة طنطـا ، ٢٠٢٠، ص ١٨

امتداد هذه المشروعات الى البنية التحتية، مثل تحسين الطرق، وخطوط السكك الحديدية، والمطارات، وإمدادات الكهرباء والمياه، وبناء المدارس والمستشفيات ومراكز التسوق وغيرها من الخدمات العامة والخاصة.

ومن تجارب الدول في سياسة الابتكار حينما بدأت تركيا تعزيز دور القطاع الخاص واعطائه مزيدا من الحرية والابداع وذالك بالتوازي مع التزام اكبر للحكومة في العلوم والتكنولوجيا ففي الآونة الأخيرة تم اعتماد النهج الموجه بالمهام بعد إقرار الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار للفترة 2011-2016، التي وضعها المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (Tubitak)وحدث تحول مفاهيمي في تركيا باتجاه النهج الموجه بالمهام بعد أن كان تمويل جميع المشاريع البحثية يمنح للباحثين انطلاقا من القاعدة وبما يتوافق مع رغباتهم. وتمحورت أهداف الاستراتيجية الوطنية حول نشر ثقافة التعاون المتعدد الأطراف والمتعدد التخصصات في مجال البحث والتطوير، وتحفيز البحث والتطوير على المستوى القطاعي والإقليمي، وإشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في النظام الوطني للابتكار. وتحقيقا لأهداف الاستراتيجية، اعتمد النهج الموجه بالمهام في مجالات البحث والتطوير، والنهج الموجه بالحاجة في المجالات الملحة، والنهج التصاعدي أي من الأسفل إلى الأعلى في أبحاث العلوم الأساسية والتطبيقية والرائدة(١).

وحققت الصين، التي يعتمد نظامها الوطني للابتكار على النهج الموجه بالمهام في تنفيذ مشاريع البحث والتطوير والابتكار في مجالات ذات أولوية، نجاحا

(١) منظمة اللامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام ٢٠٣٠، ٢٠١٩، ص ٤٣.

http://data.uis.unesco.org/index.aspx?querid=115.(october,5,2017)

OECD ,2012 OECD SCINCE,Technology and industry outlook , p 398. ,OECD Science, Technology and Innovation Outlook 2021.

ألهم العديد من دول العالم في اتباع هذا النهج. وقد استخدمت الصين البرنامج "863" كأداة سمحت بتكثيف جهود الابتكار وتوجيهها نحو التنمية من خلال تطوير تكنولوجيات متقدمة حددتها الخطة الوطنية المتوسطة والبعيدة الأجل لتطوير العلوم والتكنولوجيا في الصين في إطار الخطة الخمسية العاشرة لعام 2005 وكان الهدف من تلك الخطة الوطنية تعزيز القدرات الابتكارية للصين في مجموعة واسعة من مجالات التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا الزراعية المتقدمة، وتكنولوجيا المواد المتقدمة، والتصنيع المتقدم، والتشغيل الآلي، وتكنولوجيا الطاقة والبيئة والحفاظ على الموارد (١).

(١) منظمة اللامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

المبحث الثاني

دور ريادة الاعمال والمشروعات في التنمية المستدامة

ان ريادة الإعمال هى أداة أساسية للتنمية المستدامة وتطوير ريادة الأعمال له دور كبير فى تحقيق وتفعيل التنمية المستدامة(١).

تقوم التنمية المستدامة على التطوير والتنمية والتقدم في جميع المجالات بالإضافة إلى الأعمال التجارية مما يتطلب إستخدام الموارد الطبيعية لتحسين الظروف المعيشية للأفراد بطريقة سليمة وصحيحة(٢) وهنا يكمن دور ريادة الأعمال فى إبتكار طرق جديدة وليست الطرق المعتادة التى تسبب الإستنزاف والتلوث وذلك من أجل إستثمار الطاقات البشرية والموارد الطبيعة بحيث تنعكس نتائجها إيجابا على كل من الأفراد حاليا ومستقبليا مثل الإبتكار من أجل استثمار وسائل الطاقة البديلة والاقتصاد الأخضر، وان تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية. (٣).

المطلب الأول

دور الابتكار والابداع في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

يتبني العالم في الوقت الحاضر الثورة الصناعية الرابعة وهي ثورة رقمية تتضافر وتتشابك فيها الشبكات الإلكترونية مع الشبكات المادية لإنشاء

---

(١) عزمي محمد عبد الجليل حسن الغايش، مرجع سبق الاشاره اليه ، ص ٥٨ وما بعدها.

(٢) راجع ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، دليل المراة المصرية لريادة الاعمال، ص ١٦ ، عبد الوهاب نصر على، هبة الله عبد السلام بدوي، بحث ريادة الأعمال المهنية المحاسبية في مصر بين الواقع والمأمول: دليل ميداني من مكاتب المحاسبة المصرية، المجلد ٤٠، (مؤتمر الكلية لسنة ٢٠٢٠، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ،٢٠٢٠، متاح علي الموقع الالكتروني https://caf.journals.ekb.eg/article_154759.html

(٣) راجع المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤لسنة ٢٠٢١بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة .

أنظمة مستقلة لتعزيز مستويات الإنتاج والإنتاجية والتي ستغيّر بشكل جذري طرق التصميم والإنتاج والاستخدام للسلع المصنعة والخدمات .

ويقوم اقتصاد المعرفة على أربعة ركائز هي: التعليم والتدريب، البنية التحتية للمعلومات والتكنولوجيا، ونظام الابتكار، ونظام الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي في الدولة. وتحتل أنشطة الابتكار مكان القلب في اقتصاد المعرفة وتمثل قاطرة النمو الاقتصادي في عصر الثورة الصناعية الرابعة أو اقتصاد الانترنت و الذكاء الاصطناعي .

نظرا للثورة المعرفية وتسارع وتيرة الابتكار والتقدم التكنولوجي، تحتل العلوم والتكنولوجيا والابتكار مكانة خاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعتبر أساسية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام2030 وأهدافها السبعة عشر.

وقد أظهرت الدراسات التي اعدت قبل صياغة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبعد إقرارها مدى مساهمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية. وما إن تبين مستوى التشعب والتعقيد في أهداف التنمية المستدامة حتى بات ينظر إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار كأداة حاسمة لتحقيق تلك الأهداف في إطار الثورة المعرفية، وتسارع التقدم التكنولوجي.

ويركز الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة على إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار فهو أيضا عنصر أساسي في معظم الأهداف المعنية بالصحة والرفاه، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والمناخ، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات، و الهدف من خطة التنمية المستدامة التأثير على مسار التنمية في العالم لتلبية تطلعات الجميع

فـي العـيش الكـريم كأعضـاء متسـاوين فـي مجتمعـات مزدهـرة، والحـد مـن تدهور البيئة(١).

وأحد العناصـر الرئيسـية للخطـة هـو تنشـيط الشـراكة العالميـة بـين الحكومـات والمجتمـع المـدني والقطـاع الخـاص ومنظومـة الأمـم المتحـدة والجهـات الفاعلـة الإنمائيـة الأخرى من أجل تحقيق التنميـة المستدامة. وتعد العلوم والتكنولوجيا والابتكار تعتبر أداة حاسمة لبناء الشراكات ومعالجة التحديات التنموية وتنعكس أهميتها في العديد من أهداف التنمية المستدامة. فالهدف التاسع يعنى بأهمية الابتكـار والبحـث العلمـي، وتتواجـد أهميـة الابتكـار والتكنولوجيـا فـي العديـد مـن أهداف التنمية المستدامة مثل الأهداف 3، 4، 5، 8، 9، 11، 13، 16،17 وأظهـرت إحـدى الدراسـات أن هـذه الأهـداف لـن تتحقـق إن لـم تعتمـد نهـج التكنولوجيا والابتكار على نحو جدي وشامل، وإن لم يحصل تغير جذري في السياسات ذات الصلة.

ولـذالك تسـعى العديـد مـن دول العـالم إلـى بنـاء تنميـة قائمـة علـى المعرفـة مـن خلال بناء رأس المال البشري وتنفيذ استراتيجيات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحفيز النمو الاقتصادي. فقد اهتمت كوريا بريادي الاعمال، ويقودون الاقتصاد الإبداعي فـي رؤيـة كوريـا الجديـدة ولقد أنشـأت كوريـا الجنوبيـة مـثلا فـي عـام 2008 وزارة اقتصـاد المعرفـة(٢)، ووضـعت دول أخـرى مثـل البرازيـل وجنـوب

(١) منظمـة اللامـم المتحـدة، اللجنـة الاقتصـادية والاجتماعيـة لغربـي آسـيا،الابتكار والتكنولوجيـا مـن أجـل التنميـة المسـتدامة آفـاق واعـدة فـي المنطقـة العربيـة لعـام ٢٠٣٠، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

(2)- منظمـة اللامـم المتحـدة، اللجنـة الاقتصـادية والاجتماعيـة لغربـي آسـيا،الابتكار والتكنولوجيـا مـن أجـل التنميـة المسـتدامة آفـاق واعـدة فـي المنطقـة العربيـة لعـام ٢٠٣٠، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

http:/data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=115.(October 5,2017).World Bank indicators, Available at: http://data. World Bank.org/ indicator/SH.XPD.TOTL.ZS?view=chart.(feburary 16, 2017)

أفريقيا وماليزيا استراتيجيات وسياسات تنموية قائمة على المعرفة. وفي حين تمكنت بعض الدول من وضع استراتيجيات للتحول نحو اقتصاد المعرفة وتوفير بيئة مؤاتية للابتكار واستثمار التكنولوجيا، لا تزال دول أخرى في المراحل الأولى من عملية بناء الاقتصاد القائم على المعرفة .

ولما كان مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار محوريا لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، فإنه مع ذلك فالمنطقة العربية لا تضم أكثر من 2% من الباحثين في العالم مقارنة بنسبة 6.4 %في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، و28%في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى و64.4 %في الدول ذات الدخل العالي .

وليس في المنطقة العربية اهتمام كاف بالبحث والتطوير، حيث بلغ متوسط الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في المنطقة 0.2%من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعادل خمس متوسط إنفاق الدول النامية و12 %من المتوسط العالمي، ما أدى إلى ناتج ابتكاري متواضع في المنطقة ككل.

وتفتقر غالبية منظومات البحث العلمي والابتكار في المنطقة العربية إلى البيئة القانونية المناسبة وإلى المؤسسات الوسيطة التي تدعم الابداع و الابتكار [١].

ويمكن القول إن التقدم التكنولوجي في المنطقة العربية ليس بالمستوى المنشود، ما عدا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أحرز تقدما ملحوظاعلى الرغم من التحديات المتأصلة في المنطقة العربية مثل غياب البيئة التنظيمية الملائمة، والقرصنة العالية للبرامج

(١)- منظمة اللامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام ٢٠٣٠، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

الحاسوبية، وعدم كفاية التمويل، وغياب خطة إقليمية مشتركة ومتكاملة، وعدم كفاية القدرات العلمية والهندسية الخاصة بهذا القطاع .

ومع أن بعض الدول العربية قد وضعت سياسات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، لا تزال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين نوعية التعليم ، و لبيان تباين الدول العربية في هذا الشأن ، لا بد من الاعتماد على المؤشرات العالمية، وتحديدا مؤشر القدرة التنافسية، ومؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر التنمية البشرية الجدول رقم (١) .

ويمكن أن تصنف الدول العربية في أربع مجموعات حسب كل من المؤشرات الثلاثة لمؤشر الابتكار العالمي حيث جاءت المستويات متقاربة ولكن الابتكار ليس الدافع الأول لقدرتها التنافسية. ويدل تصنيف الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية على ضرورة تحسين المكون البشري في السياسات الاجتماعية والاقتصادية من خلال التركيز على التدريب التعليم .

البلد	الترتيب العام حسب الابتكار العالمي (2019)	درجة التقيم الاجمالية حسب الابتكار العالمي	الترتيب العام حسب مؤشر القدرة التنافسية	الترتيب العام حسب مؤشر القدرة التنافسية	درجة لتقييم حسب مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العام حسب مؤشر التنمية البشرية
الأردن	86	29.61	73	59.3	95	0.735
الامارات العربية المتحدة	36	42.17	27	73.4	34	
البحرين	78	31.10	50	63.6	43	0.846
تونس	70	32.83	87	55.6	95	0.735
الجزائر	113	23.98	92	53.8	85	0.754
الجمهورية العربية السورية					155	0.536
السودان					167	0.502
العراق					120	0.685
عمان	80	30.98	47	64.4	48	0.821
فلسطين					119	
قطر	65	33.86	30	71	37	0.856
الكويت	60	34.55	54	62.1	56	0.803
لبنان	88	28.54	80	57.7	80	0.757
ليبيا					108	0.706
مصر	92	27.47	94	53.6	115	0.696
المغرب	74	31.63	75	58.5	123	0.667
المملكة العربية السعودية	68	32.93	39	67.5	39	0.853
موريتانيا			131	40.8	159	
اليمن	129	14.49	139	36.4	178	0.452
درجات متوسط درجات التقسيم		30.31		58.4		0.713

المصدر:- منظمة اللامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام ٢٠٣٠، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

المطلب الثاني

دور المشاريع المتوسطة والصغيرة وريادة الاعمال في الاقتصاد الاخضر [١]

من الأبعاد الهامة أيضا للتنمية المستدامة تخضير الاقتصاديات والاستثمارات من خلال خضرنة المنشآت ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمثل الأغلبية الساحقة من مجموع المنشآت إذ توفر اكثر من ثلثي مجموع العمالة الدائمة.

وتشكل هذه المنشآت أيضًا أكبر مصدر لاستحداث وظائف جديدة وابتكارها، سيحدد دورها مدى نجاح التحول إلى اقتصاد أخضر في المستقبل، سواء من حيث الاستدامة البيئية و الحفاظ عليها و على مواردها الطبيعية أو توزيع العمالة والدخل[٢] .

ولهذا الغرض، فإن السياسات التي تمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من النجاح في اجتياز مرحلة التحول إلى اقتصاد أكثر خضارا" .ومن الدول التي وضعت سياسات الاقتصاد الأخضر، ومنها ماليزيا والفلبين وسريلانكا وسنغافورة وعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والتي اتخذت

---

(1)International Labor Organization,United Nations ESCWA, Towards a productive and Inciusive path job creation in the Arab region, 2021,p 13.

(2) M. Ayyagari, A. Demirguc-Kunt and V. Maksimovic: Small vs. young firms across the world – Contribution to employment, job creation, and growth, World Bank Policy Research Paper No. 5631 (Washington, DC, World Bank, 2011), p.24.

لتنمية مشاريع الأعمال دورًا هامًا لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات البيئية[١] .

ومن بين تدابير الدعم التي تتخذها مصلحة تنمية المنشآت الصغيرة البرازيلية إجراء دراسات استقصائية بشأن المواقف والممارسات وتوثيق الممارسات الجيدة وتقديم الإرشادات إلى خطوط الائتمان من أجل الاستثمار البيئي خاصة في قطاع الزراعة و البناء مثل باقي البلدان النامية [٢] .

بجانب الالتفات الى أهمية التدريب و خدمات تنمية الأعمال لتقديم مشاريع الاقتصاد الأخضر[٣] المتاحة ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة[٤] . فضلا عن العمل على نشر سياسة تقليل الانبعاث [٥]و استغلال قدرات الشباب و ابداعاتهم في ذلك مما يحقق الهدف السابع من التنمية المستدامة. [١].

---

(1) UNEP and Society of Environmental Toxicology and Chemistry (SETAC): Guidelines for social life cycle assessment of products (Brussels, 2009); A. Ciroth and J. Franze: LCA of an eco-labeled notebook: Consideration of social and environmental impacts along the entire life cycle (Berlin, Greendelta, 2011).

(2) GHK Consulting: The impact of climate change on European employment and skills in the short to medium-term(London, 2009). .M.S. De Gobbi: Mainstreaming environmental issues in sustainable enterprises,

(٣) راجع : منظمة العمل الدولية: تقرير التنمية المستدامة والعمل الائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، الطبعه الاولي،٢٠١٣ ، ص ٧٢ وما بعدها، استنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة، مرجع سابق، ص٢١.

(4) E. Mazur: Green transformation of small businesses: Achieving and going beyond environmental requirements, OECD Environmental Working Paper No. 47 (Paris, OECD, 2012).

(٥) ttps://mped.gov.eg/singlenews?id=1051&lang=ar

و في إطار ما نصت عليه المادة رقم ٣٢ من الدستور المصري من ضرورة الحفاظ عل الموارد الطبيعية ومراعاة حقوق الاجيال القادمة، وكذا ما تضمنته أجندة التنمية المستدامة في مصر (رؤية مصر ٢٠٣٠)ُ بأن يكون البعد البيئي محورا ً أساسيا في جميع القطاعات التنموية بشكل يحقق امن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الامثل لها، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة، مع توفير بيئة نظيفة وصحية وامنة للإنسان المصري.

المطلب الثالث

التنمية الاقتصادية والاستثمارية والتنافسية الدولية

ازداد الاهتمام العديد من الدول بالتنافسية الدولية، ولذلك بدات الدول الاهتمام التعليم بشكل عام والتعليم الفني والتدريب بشكل خاص والعمل علي تطوير القدرات لتحقيق تنمية مستدامة للصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية من خلال التشريعات المتعلقة بالعملية التصديرية والمؤسسات القائمة علي التصدير سواء اكانت حكومية او خاصة اما بالنسبة للتشريعات فلابد من تخفيف الاعباء الإدارية وزيادة كفاءة وتطوير استراتيجية تحسين تنافسية الصادرات المصرية والعمل علي زيادة الأداء الإنتاجي لخدمة القطاع التصديري في ظل تطورات الاقتصاد العالمي .

استرتيجية وزارة التجارة والصناعة ، لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية.٢٠١٦/ ٢٠٢٠ ، ص ٤٧ وما بعدها

(١) منظمة العمل الدولية، العمل اللائق واجندة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ص ١٠ ، الأمم المتحدة ، تقرير الاستعراض السنوي لاهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٢، بيانات أهداف التنمية المستدامة الإقليمية، ٢٠٢٢. متاح علي الموقع الالكتروني: www.unescwa.org

وهناك عده محاور تشكل التنمية التنافسية الدولية وهي مرحلة الاقتصاد الذي تديره عوامل الإنتاج والاقتصاد الذي يديره الاستثمار والاقتصاد الذي يديره الابتكار والمعرفه والابداع .

الأول : المحور البشري من اهم عوامل التنافس العالمي حيث يعد بناء القدرات البشرية أساسا جوهريا لتوسيع دائرة الابداع والابتكار والمعرفة لان التطور التكنولوجي يقتحم جميع نواحي المجتمع وتعد أي ثروة بشرية في أي مجتمع المحرك الرئيسي له في التنمية المستدامة والشاملة، وبناء علي ذلك فان التنافس بين الدول لاحراز التقدم قائم علي بناء ثروة بشرية علي قدر من الابداع والابتكار والتطوير خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل مصر اعتمادا على التعليم و التدريب .

و قد اصبح الاختراع والابتكار والمعرفه هي الأسلحة الأساسية للقيادة الاقتصادية والمثال علي ذلك اليابان الذي اعتمدت في تصنيعها علي اقل من نصف الخامات والطاقة امكنها علي زيادة انتاجها الصناعي دون زيادة في المواد الخام او في استهلاك الطاقة .

الثاني : المحور الاقتصادي و الحد من حالات الإفلاس الناجم عن مشاكل انخفاض الإنتاجية، والمنتجات والخدمات متدنية الجودة، علاوةعلى صعوبات التسويق والصعوبات المالية.غالبًا ما تنجم هذه العقبات عن نفس الصعوبات وانعدام التنظيم التي تجعل العمل خطِرًا ومزعجًا في مثل هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة إمكانا في التغيرُ الذي يمكن أن يؤدي بسهولة إلى منتجات جودتها أفضل [١].

---

[١] منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، الوكالة الدولية السويدية، حقيبة تدريبية بشان تقييم الخطر وادارته في مكان العمل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٩، ص ٢، جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، تقرير عام ٢٠١٤- ٢٠١٥

الثالـث : محور الصحة ضمن الُبعدالاجتماعي بشأن الصحة و مع محور الُبعد البيئي للاستراتيجية لمناقشة الرؤية الخاصة بـ"التنمية العمرانية و قد قدم الدستور المصري و مبادئه الجديدة بجانب استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) هذه المحاور الثلاثة لطرح الرؤية الاستراتيجية للحكومة ومناقشتها في ما يتعلق بالاستثمار في البشر حتى عام 2030، تستهدف بالأساس بناء وتطوير قوة بشرية مؤهلة وقادرة على أن تقود مسيرة التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي. وتسعى الحكومة المصرية حاليا إلى تطبيق المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاحّ الاقتصادي والاجتماعي، ويستهدف للمرة الاولى الاقتصاد الحقيقي بإصلاحات هيكلية جادة وهادفة، بتحويل مسار الاقتصاد المصري ليصبح اقتصادا إنتاجيا، يرتكز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية في الاقتصاد العالمي [1].

ويمكن استخدام عمليات الابتكار لتحقيق النمو الاقتصادي بطريقتين: أولا، تقترن القدرة التنافسية التكنولوجية بابتكار منتجات جديدة وإنشاء أسواق جديدة؛ وثانيا، تؤدي القدرة التنافسية من حيث كلفة الابتكار واستبدال العمالة البشرية والتكنولوجيا الصناعية إلى زيادة مرونة الإنتاج وتخفيض الكلفة[2] .

International Labor Office,Sida, Training Package on Workplace Risk Assessmenand Management for Small and Medium-Sized Enterprises, 2019,P.1

(1) Egypt Ministry of International Cooperation (2016). Egypt National Review Report for the Input to the 2016 .

(2)Egypt, Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform (2018). Egypt's Voluntary National Review 2018. Cairo. Available at : https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20269EGY_VNR_2018_final_with_Hyperlink_972 0185b45d.pdf.

المبحث الثالث
خطة التنمية الاقتصادية المصرية

حظي هذا القطاع بأولوية في استراتيجية مصر ٢٠٣٠، نظرًا لأهمية هذا القطاع في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وتولي أجهزة الدولة، خاصة البنك المركزي وجهاز تنمية المشروعات، اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع، عن طريق إطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي، أو عن طريق تقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية، وتوفير التدريب لتأهيل الكوادر البشرية العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى س نّ التشريعات التي تعمل على تذليل العقبات التي تواجه تلك المشروعات.

المطلب الأول
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد المصري

تعمل الدولة على تنمية المشروعات الصغيرة من خلال محورين أساسيين:

يتمثل **المحور الأول** في إطلاق الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، مبادرة تخصيص ٢٠٠ مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونفذ البنك المركزي المبادرة في يناير ٢٠١٦ بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥٪ متناقصة للمشروعات الصغيرة. وقد بلغ إجمالي التمويلات التي ضخها البنك ضمن المبادرة نحو ٧٠ مليار جنيه لحوالي ٦٢ ألف مشروع.

والمحور الثاني تتضمن في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذي ضخ ١٦.٧ مليار جنيه لتمويل هذا القطاع مع بداية عام ٢٠١٤ حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٨.

- قدم جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة(١) الدعم لأصحاب الصناعات الصغيرة عن طريق توفير تمويل بلغ حوالي ١٠.١٣ مليار جنيه، مقدمة إلى ٤٠٩ آلاف مشروع، وفرت تلك المشروعات نحو ٦٧٠ ألف فرصة عمل. وقد استفاد أكثر من ٢.٣ مليون شخص من أنشطة التشغيل خلال عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠.
- **أصدرت الدولة المصرية قرارا بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر** فى ٢٤/ ٤/ ٢٠١٧، بحيث يكون تابعا لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، للعمل على نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار. (٢)
- **مشاركة الوزارات والهيئات المصرية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** (٣)

ما يميز قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، هو وجود عدد من الوزارات في وضع سياسات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها: وزارة الاستثمار، هيئة التنمية الصناعية، هيئة الرقابة المالية، البنك المركزى المصرى، وغيرها.

- **تدشين منصة المشروعات الصغيرة** (٤) :

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات : إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ،الثلاثاء، ٢٥ أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالى:
http://sis.gov.eg/?lang=a

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات، إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ،الثلاثاء، ٢٥ أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالى :
http://sis.gov.eg/?lang=a

(3) Source : The Euro-Mediterranean Network for Economic, Studies(EMNES) Micro, Small And Medium Sized Enterprises Development In Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia , Structure, Obstacles and Policies , EMNES Studies No 3 / December, 2017 , P.32.

(٤) منصة المشروعات المتوسطه والصغيرة والمتناهية الصغر، متاح على الرابط التالى :
https://www.msme.eg/ar/Pages/AboutPlatform.aspx

بدأ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالتعاون مع شركة تشغيل المنشآت المالية E-Finance ، أعمال تطوير منصة المشروعات الصغيرة.

- **مبادرة البنك المركزى المصري :**

بدات عام ٢٠١٦ بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥٪ متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧٪ متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعى والصناعى، وبفائدة ١٢٪ متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وقد بلغ إجمالى التمويلات التى ضخها البنك ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٠ مليار جنيه لحوالى ٦٢ ألف مشروع.

كما وافق البنك المركزى على إصدار ضمانة لشركة ضمان مخاطر الائتمان بقيمة ٢ مليار جنيه، والتى ستمكن الشركة من إصدار ضمانات للبنوك بنحو ٢٠ مليار جنيه مخصصة لشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على القطاع الصناعى الزراعى والطاقة الجديدة والمتجددة وتكنولوجيا المعلومات بما يساهم فى توسع البنوك فى تمويل تلك المشروعات.

كما تبني البنك المركزى مبادرة "رواد النيل" بالشراكة مع جامعة النيل لمدة خمس سنوات، ويقوم من خلالها البنك المركزي بتقديم خدمات تطوير الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المختلفة بدءا من الفكرة حتى النمو إضافة إلى تشجيع الشباب على تبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات ناجحة.

- **استراتيجية الهيكلة الشاملة لبورصة الشركات الصغيرة:**

استهدفت إدارة البورصة المصرية الإعلان عن استراتيجية الهيكلة الشاملة لبورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتدشين مؤشر (تميز) لقياس أداء وحركة السوق.

- **مبادرة إنشاء نوادي ريادة الأعمال:**

_تم إطلاق مبادرة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا لإنشاء نوادي ريادة الأعمال بالجامعات بهدف إ تعريف المجتمع بأهمية وضرورة تفعيل ريادة الأعمال من خلال الأنشطة المختلفة وتحفيزهم لاستكشاف أفكار المشاريع الخاصة بهم ، كما وضعت وزارة الصناعة خطة استراتيجية لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر حتى عام ٢٠٢٠، لتوفير القروض الميسرة.

- **مبادرة برنامج "انطلاق**(١)

و هو_برنامج حكومي في مصر يدير ١٧ حاضنة تكنولوجية وصناعية، يهدف إلي إنشاء شبكة من الحضانات التكنولوجية المتخصصة و لكي تكون قادرة علي تحويل الأفكار والابتكارات ومخرجات و شركات تكنولوجية .

- **مبادرة الحاضنات التكنولوجية وتطوير رواد الأعمال (ايتيدا)** (٢)

حاضنات الأعمال التكنولوجية هي إحدى برامج مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الاعمال وتسعى إلى إنشاء تجّمعات صناعية عى مستوى الجمهورية كحل تنموي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والصغرة والمتوسطة من ناحية أخرى

- **برنامج الاقتصاد الأخضر** (٣)

---

(١) راجع سمر الأمير غازي، فاروق فتحي السيد الجزار، دور ريادة الأعمال فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة الى الواقع المصرى) ، مجلة التجارة والتمويل، المجلد ٤٠، ٢٠٢١، ص ٢٠ وما بعدها.

(٢) راجع سمر الأمير غازي، فاروق فتحي السيد الجزار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

(٣) آمال ضيف بسيوني، دور البحث العلمى كقوة دافعة نحو اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعة طنطا، ابريل ٢٠٢٠، ص ٣٠ وما بعدها، المركز الإقليمى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، برنامج

برعاية وزارتي التخطيط و البيئة_بهدف مساندة القطاع الصناعي إدخال مفهوم الاقتصاد الاخضر لانشطته المختلفة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

- **قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)**

بتقديم مساعدات فنية وإدارية للدول النامية وأقل نمواً لتعظيم صادرات السلع المتوافقة مع البيئة(Green products) وزيادة قدرتها عى النفاذ إي الأسواق بحلول عام 2030

ويتضح مما تقدم مدى اهتمام الحكومة المصرية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومحاولاتها الدائمة نحو تعزيز دوره ضمن أنشطة القطاع الرسمى قبل القطاع غير الرسمى (١).

المطلب الثاني
السياسات المالية والنقدية

تساعد الصناعات الصغيرة على سد احتياجات السوق المحلي، كما تساهم في تقليل فاتورة الاستيراد نظرًا لدورها في تحسين الإنتاجية وزيادة المعروض من بعض المنتجات في السوق المصرية.

تولي الدولة المصرية أهمية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، و تقدم في سبيل ذلك أهم الإجراءات والمبادرات التي قام بها البنك المركزي لدعم هذه المشروعات، ومنها زيادة نسبة

تمويل الاقتصاد الأخضر في مصر مقدم من البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية وبين الاستثمار الأوروبي، متاح علي الموقع الالكتروني: https://www.rcreee.org/ar/projects/

(1)https://rcssegypt.com/4324

إلـزام البنـوك بتمويـل المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة بنسـبة تتـراوح مـا بـين ٢٠٪ لـ ٢٥٪ مـن إجمـالي محفظـة التسـهيلات الائتمانيـة وتخصـيص١٠٪ كحـد أدنـى للشـركات الصـغيرة، بالإضـافة إلـى وضـع أول تعريـف موحـد للمشـروعات المتوسـطة والصـغيرة والـذي أصـبح تعريفـاً قومياً لها بغرض توفير بيانات وافية ودقيقة عن هذا القطاع.

وقد أطلق البنك المركزي كذلك مبادرة ٥٪ لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة (باستثناء النشاط التجاري)، و كذلك أطلق البنك المركزي مبادرة ٧٪ للتمويل متوسط وطويل الأجل حتى ١٠ سنوات لشراء آلات ومعدات وخطوط إنتاج للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي، والزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة وبحد أقصى ٢٠ مليون جنيه للعميل الواحد، فضلاً عن مبادرة ٨٪ المشروعات المتوسطة والكبرى لتمويل الشركات العاملة في كل من القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات وغيرها والتي يبلغ حجم إيراداتها السنوي ٥٠ مليون جنيه فأكثر.

المطلب الثالث

البنية التشريعية الداعمة

قامت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٦ بتنفيذ برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي تضمن إصلاحات مالية ونقدية الا ان ذلك تم تدعيمه بعدة قوانين كبيئة تشريعية مواتية ومنها قانون الإستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧(١) لزيادة نسبة المنتج المحلي ورفع مستوى المنافسة ومحاربة الإحتكار و يمنح حوافز

(١) قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، صدر عن رئيس الجمهورية ٢٠١٧/٥/٣١، نشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي، ،نشرت الجريدة الرسمية في عددها رقم «٤٣ مكرر أ»، الصادر في ٢٨ /١٠/ ٢٠١٧، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧، بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

إستثنائية للمشروعات كثيفة العمالة و المناطق الجغرافية الاكثر احتياجا للتنمية وكذلك للمشروعات الصغيرة، كما استحدث المناطق التكنولوجية الخاصة، والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ فى شأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية، وإجبار الجهات الحكومية على تفضيل المنتجات المصنعة محليا فى عقودهم، بدلا من الاعتماد على سلع مستوردة(١).

و قانون حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢(٢)، والذي يهدف إلى جعل النظام القانوني المصري الخاص بحقوق الملكية الفكرية متماشيًا مع التزاماتها الواردة بالاتفاقية المتعلقة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (التربس) في منظمة التجارة العالمية و إلى توفير البيئة التي تشجع على الإبداع وتعزز الاستثمار الأجنبي المباشر.

و كذلك اعفاء مشروعات ريادة الأعمال من رسوم تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الأول من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية (٣).

---

(١) قانون تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية رقم ٥ لسنة ٢٠١٥، نشر في الجريدة الرسمية العدد ٣ مكرر بتاريخ ٢٠١٥/١/١٧. القانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٨ الخاص بتعديل بعض بنود القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتج المحلى في المناقصات الحكومية.

(٢) السيد احمد عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية في ظل اتفاق التربس، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني تم نشره في الجريدة الرسمية العدد ١٧ د ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٤ وبدا العمل به في ٢٣ /٤ /٢٠٠٤ .

https://wipolex.wipo.int/ar/legislation/details/8367

(٣) قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الجديد، الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، نشر في الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر،١٥ /٧/ ٢٠٢٠،

وقد أصدر المشرع المصري القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني، وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وبصدور اللائحة التنفيذية رقم 109 لسنة 2005 لقانون التوقيع الإلكتروني وتعديلاتها رقم 361 لسنه 2020 والذي أقر وجود التوقيع الإلكتروني ومنحه الحجية القانونية اللازمة؛ ووفقا للمادة ١٤ من هذا القانون يكون التوقيع في نطاق المعاملات المدنية والتجارية ذات الحجية المقررة للتوقيعات في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية؛ إذا روعي في إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.

وبجانب قانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر(١).

وجاءت الخطوة التشريعية التى تجمع شتات هذه الجهود لدعم رواد ورائدات الأعمال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر، حيث شمل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الجديد، الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ (٢)، ويتضمن

---

https://ryadiybusiness.com/category /

(١) قانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر، استبدال عنوان القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، بالعنوان الآتي: «قانون تنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر»، كما يُستبدل بمصطلح «التمويل متناهي الصغر» مصطلح «تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر» .

(٢) قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الجديد، الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، نشر في الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر (و) بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٢٠.

موقع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر :
http://www.msmeda.org.eg/MSMEDA/MSMELaw:#

القانون التعريفات والحوافز المقدمة لهذه النوعية من المشروعات، والتى تمثل أكثر من ٨٠٪ من هيكل الاقتصاد المصرى، فضلاً عن آليات التمويل، وكذا تشجيع القطاع غير الرسمى للانضمام إلى المنظومة الرسمية ، و الذي تبعته لائحة تنفيذية بهدف على المستثمرين وتحفيز الشركات الناشئة في مجالات تكنولوجيا المعلومات وغيرها من المجالات عند تأسيس هذا النوع من الشركات في مصر والذي يتيح للشخص أن يؤسس شركة بمفرده من شركات الشخص الواحد.

بجانب تحديد شروط اعتبار المشروع الاستثماري مشروعاً استراتيجياً أو قومياً، في تطبيق حكم المادة (٢٠) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وأن يتوافر فيه معياران على الأقل من المعايير التالية، وهى: أن يسهم في زيادة الصادرات من خلال تصدير جزء لا يقل عن (٥٠٪) من منتجاته إلى الخارج سنوياً، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط، وأن يعتمد في تمويله على النقد الأجنبي المحول من الخارج عن طريق أحد البنوك المصرية وفقاً للأحكام الواردة بالمادة (٦) من قانون الاستثمار والمادة (٩) من لائحته التنفيذية، وطبقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي.

كما شملت المعايير أن يسهم المشروع في نقل وتوطين التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة إلى مصر، ودعم الابتكار والتطوير والبحث العلمي، بجانب الحد من التأثير البيئي وخفض الانبعاثات الحرارية والغازية وتحسين المناخ، وفقاً لما يقدره الوزير المختص بشئون البيئة(١).

- تم بحمد الله -

(1)https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/NewsAndEvents/News

خاتمة

استعرضنا في هذه الدراسة مدي أهمية الاستثمارات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال المشروعات الاستثمارية .

وأوضحت الدراسة دور ريادة الاعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في التنمية المستدامة ودور المشروعات وريادة الاعمال في اقتصاد المعرفه والاقتصاد الأخضر.

كما ألقينا الضوء على خطة الدولة المصرية في التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال السياسات المالية والنقدية وأوضحنا سعى المشرع إلى إصدار القوانين التى تدعم ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، و التي شملت تخطيطا استراتيجيا من جانب الدولة على المستوى النقدي في مبادرات البنك المركزي و على المستوى التشريعي من خلال بنية تشريعية منظمة و داعمة لهذه المشروعات و كذلك على المستوى الاقتصادي بتنويع أنشطة هذه المشروعات و ما تقرر لها من حوافز و تسهيلات مصرفية و غير مصرفية .

و تضمن البحث ما يفيد أنه و ان كانت المشروعات المتوسطة و الصغيرة من دعائم الاقتصاد المصري فان من أهم أسس هذه المشروعات هي فكرة الجدة و الابتكار و الابداع التي تضمن للمشروع نجاح و قبول و استمرارية و كذلك تؤهله للحصول على الدعم اللازم من الدولة فيكون جزءا من تحقيق روية مصر للتنمية المستدامة ، و هو ما يمكن معه تقديم هذه التوصيات :

- التركيز على التعليم الفنى والتدريب المهني والتدريب على المهارات وإدارج رياده الاعمال فى المناهج مما يخلق جيل قادر

على الابتكار ويفى بمتطلبات سوق العمل والاهتمام بالمناهج التى تهتم بالبيئه مما يساعد فى تحقيق الأهداف الثالث عشر و الرابع عشر والخامس عشر .

- تشجيع البحث العلمي التطبيقي وذلك بتوفير الدعم المالي اللازم وتعزيز التعاون ما بين الجامعات ووزارة الصناعة والتجارة والعمل وإدخال التعديلات على التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تأخذ بيد المنشأة الصغيرة وتشجيعها على النمو والتطور .
- تطوير تفكير الشباب من التركيز على إستغلال الفرص الى التفكير لخلق الفرص وحث الشباب على الابتكار . ووضع الخطط لإستغلال قدارت الشباب منذ الصغر أملا فى زيادة رواد العمال وزيادة الدعم للمبدعين مما يساعد على الابتكار .
- الاتجاه إلى تسجيل المشروعات قانونيا سواء الصغيرة أو المتناهية الصغر وبذلك تندمج جميع المشروعات تحت نطاق الاقتصاد الرسمي مما يرفع معدل النمو الاقتصادي وتحويل المشروعات غير الرسمية إلى الصفة الرسمية، و إعفاء جميع المشروعات المتناهية الصغر من الضرائب .
- تشجيع رواد الأعمال على إبتكار مشروعات لادارة البيئة و الاتجاه نحو الاقتصاد الاخضر و الحد من التغيير المناخي عن طريق إتجاه رواد الاعمال الى إعتماد النظم البيئيه وإستثمارت بيئيه جديده والاهتمام بالمياه النظيفه وهى ما يحقق الهدف السادس والسابع .
- دراسة التجارب في بلدان أخرى (بما في ذلك ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه).
- وضع سياسات وآليات لحماية الملكية الفكرية لاختراعات الصناعات الصغيرة /المتوسطة بهدف زيادة قدرتها التنافسية و تييئة المناخ

القانوني الذي يسام في حماية براءات الاختراع وحماية العلامات التجارية لرواد الاعمال .

- وجود هيئة أو منظمة تقوم بتقديم الخدمات التسويقية للمصانع الصغيرة في كل منطقة جغرافية أو لكل قطاع من القطاعات الصناعية المختلفة .
- تفعيل حاضنات الشباب بجانب حاضنات الأعمال بمثابة مختبارت لبناء شخصية العناصر الريادية وتطوير آليات التطوير لدى مؤسسات التعليم و إنشاء مركز تصميم فني لوضع مواصفات الجودة للمنتجات وإنشاء مراكز ريادية تحتضن المبدعين في الجامعات والمعاهد والتنسيق والتشبيك بينهما.
- السعي نحو اقامة سوق عربية مشتركة، لابد ان يكون هناك تبادل وتكامل اقتصادي عربي لمواجهة التحديات الاقتصادية الحديثة عن طريق حرية انتقال المنتجات وروؤس الأموال بين الدول العربية و تكامل الهياكل الاقتصادية العربية وتنسيق السياسات المالية والاقتصادية.

المـــــلاحق و التشريعات

- قانون الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢
- قانون التوقيع الالكتروني في مصر رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤
- قانون تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية رقم ٥ لسنة ٢٠١٥
- قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧
- قانون تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠
- قانون بشأن تنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠.

المصادر والمراجع

– السيد احمد عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية في ظل اتفاق التربس، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥

– احمد جمال خطاب، حازم حسانين محمد، فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030 ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، العدد الأول، الجزء الثاني ، ٢٠٢٠.

– احمد محمد وجدي محمد التهامي، تنمية الموارد البشرية واثرها علي دفع عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة بنها ،٢٠٢٠ .

– احمد ماهر زكي شعلة، مشروعات ريادة الاعمال ما بين التنظيم القانوني بين التنظيم القانونى لشركات الشخص الواحد وتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر"، دراسة فى أحكام القانون ٤ لسنة ٢٠١٨ والقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ ، مجلة روح القانون، العدد الثالث والتسعون، ، كلية الحقوق، يناير ٢٠١٢.

– آمال ضيف بسيوني، دور البحث العلمى كقوة دافعة نحو اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة ، جامعة طنطا، ابريل ٢٠٢٠.

– رشا عوني عبد الله ، تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة _ جامعة طنطا ، ٢٠٢٠.

– زينب عباس زعزوع، د.شريف حمدى ، تأثير وباء كوفيد-١٩ على نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية) مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٢ ، العدد الأول ، يناير ٢٠٢١ .

– سمر الأمير غازي، فاروق فتحي السيد الجزار، دور ريادة الأعمال فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة الى الواقع المصرى) ، مجلة التجارة والتمويل، المجلد ٤٠، ٢٠٢١.

– عبد الوهاب نصر على، هبة الله عبد السلام بدوي، بحث ريادة الأعمال المهنية المحاسبية في مصر بين الواقع والمأمول: دليل ميداني من مكاتب المحاسبة المصرية، المجلد ٤٠، مؤتمر الكلية لسنة ٢٠٢٠، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ،٢٠٢٠.

– عزمي محمد عبد الجليل حسن الغايش، الأدوات الاقتصادية والتدابير لمواجهة اثار التنمية الاقتصادية علي البيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٥– ٢٠١٦.

– مريم رؤوف فرح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٠٤.

التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية:

– منظمة العمل الدولية، تقرير التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢ ، مكتب العمل الدولي ، الطبعه الاولي,، ٢٠١٣.

– منظمة العمل الدولية، نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، موجز سياسات، ٢٠١٧.

– منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، الوكالة الدولية السويدية، حقيبة تدريبية بشان تقييم الخطر وادارته في مكان العمل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٩.

- منظمة اللامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام ٢٠٣٠، ٢٠١٩.

- منظمة العمل الدولية، العمل اللائق واجندة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ٢٠٢١.

– برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١، التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١.

–الأمم المتحدة ، تقرير الاستعراض السنوي لاهداف التنمية المستدامة، بيانات أهداف التنمية المستدامة الإقليمية، ٢٠٢٢. متاح علي الموقع الالكتروني: www.unescwa.org.

– المركز الإقليمى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في مصر مقدم من البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية وبين الاستثمار الاوروبي.

التقارير الصادرة عن الوزارت والمؤسسات المصرية:

- جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، تقرير عام ٢٠١٤–٢٠١٥

– وزارة المالية، جهاز تنمية المشروعات ، دليل أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لزيادة ارباحهم واستغلال المزايا الممنوحة لهم عند تعاقدهم مع الجهات الإدارية، ٢٠٢٠.

– جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الدليل القانوني الأشمل للشركات المصرية الناشئة – الحلقة الثالثة: قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.

– الجمعية المصرية لشباب الاعمال، ورقة سياسات مقدمة من الجمعية المصرية لشباب الاعمال حول قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لعام ٢٠٢٠

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، دليل المراة المصرية لريادة الاعمال.٢٠٢٠.

ثانيًا المراجع الأجنبيـــة:

- International Labour Organization,United Nations ESCWA, Towards a productive and Inciusive path job creation in the Arab region, 2021

- International Labour Organization,Sida, Training Package on Workplace Risk Assessmenand Management for Small and Medium-Sized Enterprises, 2019.

-M. Ayyagari, A. Demirguc-Kunt and V. Maksimovic: Small vs. young firms across the world – Contribution to employment, job creation, and growth, World Bank Policy Research Paper No. 5631 (Washington, DC, World Bank, 2011).

-UNEP and Society of Environmental Toxicology and Chemistry (SETAC): Guidelines for social life cycle assessment of products (Brussels, 2009); A. Ciroth and J. Franze: LCA of an eco-labeled notebook: Consideration of social and environmental impacts along the entire life cycle (Berlin, Greendelta, 2011).

-Meeting of (OECD) Council at Ministerial Level, Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalised Economy, Paris, 7-8 june 2017.

- UNEP and Society of Environmental Toxicology and Chemistry (SETAC): Guidelines for social life cycle assessment of products (Brussels, 2009); A. Ciroth and J. Franze: LCA of an eco-labeled notebook: Consideration of social and environmental impacts along the entire life cycle (Berlin, Greendelta, 2011).

-GHK Consulting: The impact of climate change on European employment and skills in the short to medium-term

(London, 2009). .M.S. De Gobbi: Mainstreaming environmental issues in sustainable enterprises,

- E. Mazur: Green transformation of small businesses: Achieving and going beyond environmental requirements, OECD Environmental Working Paper No. 47 (Paris, OECD, 2012).

-Work improvement in small enterprises (WISE). Geneva, ILO Conditions of Work and Employment Programme، 2007 .

-Egypt, Ministry of International Cooperation (2016). Egypt National Review Report for the Input to the 2016-،High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development.

-Egypt, Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform (2018). Egypt's Voluntary National Review 2018. Cairo.

-The Euro-Mediterranean Network for Economic, Studies(EMNES) Micro, Small And Medium Sized Enterprises Development In Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia , Structure, Obstacles and Policies , EMNES Studies No 3 / December, 2017.

المواقع الالكترونية:

- https://www.msme.eg/ar/Pages/AboutPlatform.aspx
- http://sis.gov.eg/?lang=a
- ttps://mped.gov.eg/singlenews?id=1051&lang=ar

-http:/data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=115.(October 5,2017).

- World Bank indicators, Available at: http://data. World Bank.org/ indicator/SH.XPD.TOTL.ZS?view=chart.(feburary 16, 2017)
- -https://caf.journals.ekb.eg/article_154771.html https://www.unescwa.org/ar/focus/tec
- https://rcssegypt.com/4324
- https://halasrag.blogspot.com/2011/06/blog-post.html
- https://uabonline.org/ar/studies_research_reports/
- https://ryadiybusiness.com/category https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/NewsAndEvents/News
- http://www.ilo.org/travail/whatwedo/instructionmaterials/lang en/docName--WCMS_152469/index.htm

- https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx .
- http://data.uis.unesco.org/index.aspx?querid=115.(october,5,2017)